الفصل الثامن

الرأي العام الإلكتروني

obeikandl.com

obeikandl.com

مدخل إلى الرأي العام الإلكتروني

تعتبر ظاهرة الرأي العام الإلكتروني من الظواهر الحديثة التي فرضت نفسها على الساحة الحياتية خلال السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين في العالم العربي والإسلامي، وإن كانت هذه الظاهرة موجودة منذ عقود في العالم العربي، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا؛ نتيجة الارتفاع في مستويات التعليم والثقافة والاتصالات والبحث العلمي والاقتصاد هناك، عن بلاد العالم الثالث.

ومع هبوب الرياح الاتصالية وحدوث طفرات تكنولوجية إلى حد كبير في وسائل الاتصال التفاعلي؛ كالإنترنت في العالم العربي، والتي كانت من أبرز نتائجها قيام أهم وأعظم ثورة في تاريخ العالم في مصر يوم **٢٥** من يناير عام **٢٠١١** عبر استخدام تقنيات الحاسب الآلي والفيس بوك؛ كأبرز وأهم مواقع التواصل الاجتماعي بين الشباب في كل مكان في مصر وخارجها؛ فقد كان الموقع الإلكتروني كغرفة عمليات الثورة الذي كوّن رأيًا عامًّا شديد الحيوية والصلابة، وكان الوسيلة الأولى للتواصل بين الثوار ولتبادل المعلومات والآراء والتحركات والتنظيم لهذه التحركات، كما كان المصدر الإعلامي للأحداث من صور وفيديوهات وأخبار لحظة بلحظة، وهذا أغرى العديد ممن لم يكن لهم عضوية بالموقع إلى الانضمام إليه، حتى أصبح هناك رأي عام إلكتروني عربي قوي، كان من ثمراته ثورة ليبيا فيما بعد ضد معمر القذافي، وثورة اليمن ضد علي عبد الله صالح، وثورة الليبراليين ودعاة التغيير في السعودية ضد الملك عبد الله بن عبد العزيز، والثورة السورية ضد بشار الأسد، بعد ثورتي تونس ضد زين العابدين بن علي، ومصر ضد حسني مبارك؛ فقد هبت رياح الحرية والديموقراطية والتغيير أخيرا على العالم العربي، بعد عقود طويلة وقرون من المهانة والظلم والفساد والطاعة العمياء ونظرية الحق الإلهي للملوك والرؤساء، الذين كانوا يعتبرون أنفسهم ظل الله على أرضه، ومن الصعب أن تعود هذه المظاهر الفاسدة إلى سابق عهدها المظلم مرة أخرى، بفضل التطور التكنولوجي والاتصال التفاعلي الذي جعل تكوين الرأي العام الوطني والإقليمي والقومي وحتى العالمي يمكنه أن يتشكل ويتكون في فترات بسيطة للغاية، ويؤثر بشكل

كبير في الأفراد بعد الانخفاض النسبي في مستوى الأمية التكنولوجية، وزيادة عدد مستخدمي التكنولوجيا الحديثة في العالم العربي في السنوات الأخيرة؛ كما سنرى فيما يلي.

تعريف الرأي العام الإلكتروني:

ويمكن توصيف تعريف الرأي العام الإلكتروني بأنه: ذلك الرأي الذي يعبرعن أكبر شريحة ممكنة من الجماهير - داخل القطر الواحد أو خارجه -، في هذا الفضاء الواسع، على الشبكة العنكبوتية المعروفة بالإنترنت، والتأثير على أكبر شريحة يمكن الوصول إليها من خلال هذه الشبكة.

ومفهوم الرأي العام الإلكتروني في هذا العالم المتخيل هو كل فكرة، أو اقتراح، أو رأي، أو مشاركة، أو حتى لفظ اعتراض غاضب، أو نكتة تعبر عن توجه معين، وتدافع عن أيديولوجية بعينها، أو تنبع من تجربة شخصية، سواء فردية أو جماعية؛ لتصل إلى نتيجة سياسية عامة، يتم توصيلها كرسالة اتصالية، من خلال تلك الشبكة (الإنترنت)؛ لتأخذ دورها في المشاهدة والاطلاع من قِبَل كل من يملك أو يستطيع استخدام تلك الخدمة، والاطلاع في الوقت نفسه على تلك القنوات التي يستخدمها الآخرون؛ ليتكون ما نعرفه بـ"الرأي الإلكتروني"[٢].

وفي هذه الحالة فالرأي الإلكتروني يعبر عن كل الشرائح التي تملك تلك الوسيلة أو الأداة التكنولوجية للتعبير والتواصل والنقاش.

الرأي العام الإلكتروني في أرقام:

ولو عبرنا عن ذلك بالرقميات، فإنه يوجد في مصر - على سبيل المثال - ما لا يقل عن **٢٢** مليون مستخدم لشبكة الإنترنت، و**١٠** ملايين مستخدم للفيس بوك، طبقا لبيانات وزارة الاتصالات المصرية في عام **٢٠١٠**، وفي الأردن هناك ما لا يقل عن سبعمائة ألف مستخدم للإنترنت، وهناك العديد من المواقع الإخبارية والثقافية التي يقبل عليها الأفراد وذات تأثير في العالم العربي والشرق الأوسط؛ مثل: موقع "اليوم السابع" المصري الذي حصل على جائزة أفضل موقع إلكتروني؛ حيث كان الأكثر تأثيرا وانتشارا في العالم العربي؛ طبقا لتصنيف مجلة "فوربس" الأمريكية عام **٢٠١٠**، وموقع جريدة

"المصري اليوم"، وموقع "الجزيرة نت"، و"مصراوي"، وموقع "المحيط "، و"إسلام أون لاين"، وحوادث أون لاين، ... إلخ.

كما أن تأثير ثورة **٢٥** من يناير في مصر لم يكن على عدد رواد الفيس بوك فقط في مصر وحدها، بل امتد هذا التأثير إلى العالم العربي كله؛ إذ تضاعف عدد العرب المشتركين في الموقع **١٠٠** ٪ خلال الأشهر الأربعة من يناير إلى أبريل **٢٠١١**؛ فقد دخل **١٤** مليون عربي جديد؛ ليصبح عدد العرب على الموقع بالإضافة إلى مصر أكثر من **٣٠** مليون مستخدم[١].

ومن جانبنا نُعَرِّفُ الرأي العام الإلكتروني بأنه: كل رأي أو فكرة، يشارك فيها عدد كبير من الأفراد - لا يقل العدد عن نصف مليون - عبر العالم المتخيل، عالم الإنترنت، يؤمنون بها، ويسعون إلى تحقيقها على أرض الواقع؛ لتصل إلى نتيجة سياسية عامة، يتم توصيلها كرسالة اتصالية، من خلال تلك الشبكة (الإنترنت)؛ لتأخذ دورها في المشاهدة والاطلاع من قِبَل كل من يملك أو يستطيع استخدام تلك الخدمة، والاطلاع في الوقت نفسه على تلك القنوات التي يستخدمها الآخرون.

تكوين الرأي العام الإلكتروني:

ويرتبط تكوين الرأي العام الإلكتروني بمتغيرين أساسيين[٣]:

١- مستوى التعليم.

٢- وجود شبكة للاتصالات وخدمات الإنترنت المتوفرة.

ويرتبط بالمتغير الأول عدد من المتغيرات الفرعية؛ مثل: عدد المدارس والجامعات والمعاهد العلمية، ومدى توفر ثقافة الإنترنت من خلالها، ومستوى التعليم.

أما المتغير الثاني فيرتبط بعدد خطوط التليفون، ومدى قوة الشبكة الموجودة، إلى جانب عدد الشركات التي تقدم هذا النوع من الخدمة، وكذلك مقاهي الإنترنت أو بصفة عامة الأماكن المتاحة للجماهير التي تقدم مثل هذا النوع من الخدمة (الإتاحة - المجانية - السرعة).

وهذا يقودنا إلى سؤال يتوازى مع نظرية الرأي العام التقليدية. فإذا كان هناك سيطرة للدولة على أدوات الرأي العام في المجتمع الحديث، فمن يملك الإنترنت أو يمارس سلطة بديلة أو موازية لما اعتدنا عليه من تحليل في النظرية التقليدية؟

لا أحد في الوقت الراهن "يملك" الإنترنت، صحيح أنه يمكن القول بأن الحكومة الأمريكية ممثلة في وزارة الدفاع ثم المؤسسة القومية للعلوم هي المالك الوحيد للشبكة قانونيا، ولكن بعد تطور الشبكة ونموها لم يَعُد هناك مالك لها، واختفى مفهوم التملك ليحل محله ما أصبح يسمى بمجتمع الإنترنت. كما أن تمويل الشبكة تحوَّل من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص. ومن هنا ولدت عدة شبكات إقليمية ذات صبغة تجارية؛ حيث يمكن الاستفادة من خدماتها مقابل اشتراك، ولا ينفي هذا أن هناك سلطة على الإنترنت، فيمكن للملاك القانونيين إغلاق مواقع لأسباب قانونية، وأحيانا سياسية؛ مثلما حدث في الانتفاضة الشعبية يوم **٢٥** من يناير **٢٠١١** التي قام بها شباب مصر عبر الفيس بوك والتويتر واليوتيوب أو صحافة الفيديو، ضد فساد نظام الحكم، وهذه الوسائل (الفيس بوك والتويتر) بدأت تنتشر على استحياء في بداية عام **٢٠١٠**، واهتمت بها بعض الصحف والمواقع الإخبارية مثل: جريدة وموقع المصري اليوم وموقع اليوم السابع وموقع الشروق وموقع الجزيرة نت والعديد من المواقع والمراكز البحثية، وانضم إليهم الرجال والسيدات، والأطفال وكبار السن، ومختلف القوى السياسية، وتكوَّن رأي عام كبير عبر الوسائط الإلكترونية (الإنترنت) لتتحول إلى ثورة شعبية يوم **٢٥** من يناير، طالب بتنحي رئيس الجمهورية عن الحكم بعد **٣٠** عاما من حكم البلاد، وبعدها تم وقف وقطع الإنترنت وخطوط الاتصالات في مصر طوال أيام الاحتجاج الشعبي المسماة بأيام الغضب الشعبي؛ حتي لا يتم استمرار التواصل الاجتماعي بين الشباب والأفراد، ومن ثم تأجيج الثورة أكثر وأكثر. وقد كان هذا الموقف من قبل الحكومة المصرية غير جيد على الإطلاق، وفيه كبت للحريات العامة، ويعبر عن التسلط الحكومي ضد الشعب وحريته في أن يقول رأيه. وعدم إتاحة حرية الرأي والتعبير عن الرأي بوجه عام ومحاولة التعتيم على الثورة المصرية والحد من غليانها ووأدها في مهدها وإجهاض مطالبها لتعود كأنها لم تكن؛ حيث اعتصم المتظاهرون في ميدان التحرير بوسط القاهرة، وانضم إليهم

شخصيات من شعوب أخرى من بلاد عربية وأجنبية للوقوف بجانب الثورة المصرية ضد الحاكم.

الحقيقة أنه بفضل تطور هذه الوسائل الاتصالية ووسائل التوصل الاجتماعي قد حدث تطور في الحياة السياسية المصرية والديموقراطية وحرية الرأي والتعبير، من خلال النقد العلني لرئيس الجمهورية على صفحات الصحف وشاشات التليفزيون والفضائيات المصرية والعربية والأجنبية، والمطالبة بعزله من الحكم وإسقاط الحكومة برمتها وإقامة دستور جديد للبلاد يلبي حاجات وتطلعات أفراد الشعب في العيش بكرامة وأمان(٤).

ولا شك أن الرقابة على الإنترنت قائمة، إما بشكل هيكلي عبر التحكم في البنية التحتية واحتكار بعض المعارف وعدم قدرة أي أحد على الوصول إلى الشبكة ما لم يكن هناك بنية تحتية أساسية تتيح الكهرباء والوصلات، وهو ما لا يتوافر في الكثير من دول العالم الثالث، ويعرف بالانقسام الرقمي، وأحيانا بالتفرقة العنصرية الرقمية.

كما تم توسيع الشبكة العنكبوتية بشكل كبير؛ حيث يقدر عدد المستخدمين الجدد بـ(٢) مليون مستخدم شهريا؛ أي: ما يعني انضمام (٤٦) مستخدما جديدا للشبكة في كل دقيقة.

وفي استطلاع أجرته شبكة (NUA) الأمريكية قدر عدد مستخدمي الشبكة عالميا بحوالي (١٣٤) مليون مستخدم في العام ١٩٩٨ (نتوقع أن يكون قد تزايد)، وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا الصدارة من حيث عدد المستخدمين الذي بلغ (٧٠) مليون مستخدم.

وفي تقرير صدر بتاريخ ٢٦ من أكتوبر ٢٠٠٠ تم التنبؤ بأن عدد المستخدمين للشبكة عام ٢٠٠٥ سيصل إلى حوالي (٢٤٥) مليون مستخدم، وأن غالبية هذه الزيادة ستكون من خارج الولايات المتحدة الأمريكية(٥).

كما أوضح مسح ميداني أجري بتاريخ ٦ من نوفمبر ٢٠٠٠ على (٢٥٠٠) مستخدم للإنترنت في كلٍّ من أمريكا وبريطانيا وألمانيا وأستراليا وفرنسا - أن متوسط استخدام الإنترنت (٤,٢) ساعات أسبوعيا في أمريكا، و(٣,٢) ساعات في أوربا، و(٣,٦)

ساعات في أستراليا، وأن (٤٤ ٪) من مستخدمي الشبكة في أمريكا يتصلون بها من منازلهم مقابل (٣٨٪) في أستراليا، و(٣١٪) في بريطانيا وألمانيا، في حين تبلغ النسبة في فرنسا (١٦٪).

التواصل الاجتماعي من خلال الإنترنت:

وتوجد عدة وسائل وقنوات للتواصل الاجتماعي من خلال الإنترنت[٦]:

١- البريد الإلكتروني (E-Mail): يمكن الحصول على بريد إلكتروني مجانا أو برسوم مالية بسهولة من خلال الكثير من المواقع على الإنترنت، وذلك يمكننا من التواصل مع الآخرين بمجرد معرفة البريد الإلكتروني، ويتم التواصل برسائل نصية وصور، وكذلك ملفات صوت وفيديو، كما يمكن إرسال رسائل إلى مختلف الأشخاص في أي مكان في العالم، وكذلك الاحتفاظ أو تخزين رسائل أو كتب او مقالات متعددة في الإيميل الشخصي لفترات طويلة جدا.

٢- المجموعات (Groups): وهي منتشرة على الإنترنت، والاشتراك بها مجاني أيضا، ويتم من خلال البريد الإلكتروني، وخاصة عبر الفيس بوك والتويتر، والمجموعات تعبر عن فئة معينة، لها نفس الاهتمامات، أو تشترك في صفة خاصة مثل: الشباب والأطفال، فتوجد مجموعة (مرضى السكر - محبي بلد معين - مشجعي فريق كرة - محبي فنان أو لاعب)، كما توجد مجموعات ذات اهتمامات فكرية وعلمية وأخلاقية ودينية، وأيضا مجموعات ذات توجهات عنصرية ولا أخلاقية، وهكذا ...

٣- المنتديات وساحات الحوار: وهي بدورها منتشرة في كثير من المواقع، والاشتراك بها أيضا مجاني، ويمكن من خلالها التواصل والحوار والنقاش في كثير من القضايا، إلى جانب غرف الدردشة (chatting)، وغير ذلك من البرامج المخصصة لهذا الغرض؛ ومنها برنامج (Mirc)، وبالتوك (Paltalk).

ومن خلال هذه الوسائل تتم عملية النقاش وتبادل الآراء والأخبار والصور والرسائل الصوتية وملفات الفيديو، والتعرف على المواقع المختلفة على شبكة الإنترنت

الواسعة، والتي تنقسم من حيث التصنيف إلى (مواقع شخصية - مواقع تنتمي إلى مؤسسات - مواقع حكومية).

وكذلك تتم عمليات استطلاع الآراء ونشر رسائل الاحتجاج، وجمع التوقيعات، إلى غير ذلك من وسائل متاحة الاستخدام من خلال تلك الشبكة[٧].

وجدير بالذكر هنا أن موقع (إسلام أون لاين.نت) يأتي في المركز الثاني للمواقع العربية من حيث أعلى معدلات الدخول، بعد قناة الجزيرة القطرية، (وقت كتابة التقرير)، حسب تقرير موقع ألكسا (http://www.alexa.com/)، وهو موقع يختص بتسجيل ورصد معدلات الدخول للمواقع على مستوى العالم، وعمل إحصائيات عنها. ويمكن الاطلاع على التقرير كاملا على هذا الرابط:

http://www.alexa.com/site/ds/top_sites?ts_mode=lang&lang=ar

ومن هنا يمكن الاعتماد على هذه المواقع في التعرف على الرأي العام الإلكتروني لجماهير هذه الشريحة من خلال التقارير والاستطلاعات التي تنبثق من نشاط هذه المواقع.

تأثير الرأي العام الإلكتروني:

رغم أن نشاط هذه الشريحة من الجماهير التي تمثل الرأي العام الإلكتروني ينحصر داخل هذا العالم التخيلي، فالأمر لا يتعدى وسيلة جيدة للتواصل والنقاش وتبادل الآراء أو لعمليات التثقيف ونشر الوعي حول مختلف القضايا العامة والمشتركة، ووسيلة من وسائل نشر مبادئ العولمة ومناهضتها وتحديها في الوقت نفسه.

إلى غير ذلك مما يمكن أن نسميه (معارك الأدلجة)، كلٌّ حسب رؤيته ومصالحه وأهدافه، إلا أن الأمر تعدى مؤخرا ذلك الواقع التخيلي بتحول الشبكة إلى ساحة للفعل المدني والتعبوي في أرض الواقع، من خلال التشبيك بين الناشطين والتنسيق بينهم، والمثال الواضح على ذلك المظاهرات التي تم تنظيمها ضد الحكم الفاسد والبرلمان المزور والأوضاع المتدهورة في مصر منذ ٣٠ سنة، بعدما فشلت المفاوضات السلمية والمطالبات الشعبية للحكومة في العديد من المحافظات المصرية، وأطلقت مسميات عليها؛ مثل: يوم الغضب وجمعة الغضب ومسيرات المليونية في العاصمة وباقي المحافظات المصرية، كما

تم الاتفاق على تكوين لجان شعبية تتصدى للمنحرفين واللصوص بعد الانسحاب التام للأمن المصري لمدة أسبوع في تلك الأحداث، وتصدى الجيش بمهمة حماية الأمن، وكذلك المظاهرات التي تم تنظيمها ضد الحرب على العراق ١٥ من فبراير ٢٠٠٣ في ٨٠ مدينة كبرى في الوقت نفسها، وكذلك المقاطعة للسلع وللدول التي يتم الدعوة لها من خلال مواقع الإنترنت، والتي تؤثر على السلوك الاستهلاكي اليومي، وبطبيعة الحال ينتشر التفاعل من تلك الشريحة الناشطة إلى غيرها من شرائح المجتمع التي قد لا تسمح لها ظروفها بدخول هذا العالم التخيلي (شبكة الإنترنت)، وهذا يؤدي بدوره إلى انتشار أثر الإنترنت إلى أرض الواقع.

مدى مصداقية الرأي العام الإلكتروني:

تعد المصداقية من أفضل الأشياء التي تجعل المستخدمين يلجئون إلى الرأي العام الإلكتروني؛ لذا فما مدى مصداقية الرأي الإلكتروني؟ وهل يعبر بصدق عن فئات بعينها، وهل يمكن قياسه بشكل دقيق؟

ولكي تكون الإجابة عملية يمكن الاستعانة ببعض التقارير؛ مثل: تقارير ساحة الحوار العربي لموقع (إسلام أون لاين.نت) عن ملف تم تنفيذه عن القضية العراقية على الإنترنت، واتضح مدى تفاعل الجماهير من مستخدمي الموقع مع القضية العراقية في الفترة من مارس إلى أبريل ٢٠٠٣؛ حيث يتوافق ٢٠ من مارس مع بدء الاحتلال العسكري للعراق و٩ أبريل مع سقوط العاصمة العراقية بغداد، هذا من ناحية، ومن ناحية تمت عملية الرصد أيضا عن طريق تصنيف الاهتمام، وجاء التفاعل الإنساني مع الشعب العراقي في مقدمة المشاركات، يليها تصفح أخبار المقاومة وأخبار العمليات العسكرية(٨).

وتتمثل قوة الرأي العام الإلكتروني في أنه يمتلك جناحين ويحلق أينما شاء ودون رقابة أو سلطان، ويمكن من خلاله فتح الباب للجميع لحوار هادف خلاق.

والسؤال الذي يحتاج الآن للإجابة من الجميع وخاصة القائمين على هذا الأمر هو: كيف يمكن توظيف هذه النقلة التاريخية النوعية في مجال المعلوماتية في مساعي النهضة والتجديد الحضاري للوصول في النهاية إلى إصلاح ما يمكن إصلاحه أو إنقاذ ما يمكن

إنقاذه؛ حتى لا يتحول الإنترنت من وسيلة للانعتاق ندعو لتوظيفها بقوة بالمعرفة والتواصل مع أطراف وبقاع العالم إلى سجن للعقل في مربع الآلة الاتصالية، وهدر للوقت، وعزوف عن الفعل الاجتماعي المباشر، ومصادرة للفاعلية الحقيقية التي تنفع المجتمع وتطوره وتنهض به، فالأصل هو الإصلاح ونفع الناس رغم كل الاختلافات والتوحد لصالح البشرية وإقرار العدل والكرامة للجميع من خلال عملية التثقيف ونشر الوعي الصحيح، سواء من خلال الإنترنت أو خارجه؟!

استخدامات الرأي العام الإلكتروني:

تتعدد استخدامات الرأي العام الإلكتروني فيما يلي[٩]:

أولاً: الاحتجاجات (الإلكترونية):

مع اعتبار التغيير عملية اجتماعية وشعبية شاملة - تتطلّب توفير الأرضية الواسعة النطاق في ميادين التغيير العملية والحياة العامة - فإن فعاليات الاحتجاج - التي ما تزال تُعطَى موضع الصدارة تحت عنوان (التغيير) - تأخذ مكانا محدودا فقط وفق الأغراض التي ترفع قيمة الاحتجاج أو تنخفض به. وهذا بقدر ما يتوفر للاحتجاجات المختلفة من معطيات، لا تتوفر إلا ببذل جهود أكبر بكثير من الجهود المطلوبة لفعاليات معبرة عن الاحتجاج والرفض، بما في ذلك مختلف الأشكال الآلية للتغيير، من عصيان، أو إضرابات، أو انقلابات عسكرية، أو ثورة شعبية.

وهذا ما يستدعي تركيز الحديث عن توظيف (وسيلة) التقنيات الشبكية في هذه الميادين العملية، في نطاق الإجابة عن عدد من الأسئلة الحاسمة، والتي تدور حول محورين أساسيين:

أولهما: أن تكون العملية الاحتجاجية نفسها جزءا من صيغة متكاملة في اتجاه التغيير أو قطع مرحلة من مراحله، بما يشمل توفير شروطه الأخرى، ويوجد المعطيات للمرحلة التالية.

ثانيها: هو مواصفات الجهة القائمة على توجيه الاحتجاجات وتنظيمها، ومدى قدرتها على توظيف عملية الاحتجاج بكاملها لغرض التغيير، علاوة على توظيف الوسيلة التقنية المعنية لتحقيق المردود المطلوب بصورة مباشرة من عملية الاحتجاج على أفضل وجه.

إن توفير المعطيات الأولى، هو ما يجعل عملية توظيف التقنيات الشبكية نفسها – في تنظيم أي عملية احتجاجية – مسألة فنية محضة، يمكن تعداد عناصرها الرئيسية المتمثلة في:

١– شبكة الاتصالات المطلوبة بين الجهات المعنية.

٢– الطاقات الفنية الخبيرة في خدمة شبكة الاتصالات.

٣– الخطة الشاملة للتحرّك والمرنة بما فيه الكفاية للتعامل مع المتغيرات غير المنتظرة.

٤– الإدارة القادرة على التفاعل مع الحالات الطارئة بالأسلوب المناسب والسرعة الكافية.

وعند إلقاء نظرة سريعة على ما عرفته وتعرفه بلادنا من ألوان الاحتجاج بقصد التغيير – سواء في نطاق قضية محددة، كما في قضية الضغوط الشعبية على السياسات الرسمية على صعيد أحداث فلسطين، أو في نطاق قضايا شاملة، مثل: المطالبة بالتعددية القائمة على الشفافية، وسيادة القضاء، ونزاهة عمليات الاقتراع ما يتبع ذلك – يظهر للعيان أنّ النقص قائم على صعيد توفير هذه العناصر الأربعة الرئيسية؛ إذ مازال العنصر المميز لمعظم الاحتجاجات هو أنّها عفوية تلقائية، أكثر منها منظمة بصورة هادفة مدروسة، والشرط الرئيسي لنجاح أي وسيلة تستخدم في الاحتجاج – بما فيها التقنية الشبكية – هو الخروج من هذه الأساليب العفوية إلى الأسلوب المدروس المنظم، فليس المهمّ الاحتجاج بحد ذاته، وإنّما الغرض منه، ولا يتحقق الغرض القويم في اتجاه التغيير، ما لم يكن:

(١) غرضًا مشروعًا.

(٢) لا يسبب أضرارًا أكبر فيوقع فتنة دامية مثلا.

(٣) يحقق المصلحة العامة لا المنافع الشخصية.

(٤) يضع في حسابه مسبقا مختلف الاحتمالات الناتجة عنه والتفاعل معها تفاعلا سليما.

(٥) تقوم عليه جهة تتوفر فيها مواصفات المعرفة والوعي والتخصص في المجالات المعنية، بما في ذلك توظيف الوسيلة المستخدمة، كالتقنية الشبكية[١٠].

ثانيًا: العصيان المدني الإلكتروني:

العصيان المدني الإلكتروني ECD أو Electronic Civil Disobedience هو شكل من أشكال الضغط - غير العنيف - على المؤسسات الحكومية أو الرسمية المنخرطة في أعمال غير أخلاقية أو غير قانونية، أو تضر بالإنسانية بطريقة أو بأخرى؛ حيث يمكن من خلال بيئة إلكترونية، تدويل وحشد وتنظيم وتأليب الرأي العام عالميا، وهو ما ظهر جليا في الانتفاضة الشعبية يوم ٢٥ من يناير ٢٠١١ في مصر، ومن قبلها حادثة كنيسة القديسين بالإسكندرية والتظاهرات المستمرة ضد الممارسات الإسرائيلية ضد الأراضي العربية المحتلة؛ حيث اشتعلت الأرض بالتظاهر في معظم أرجاء المعمورة مرة واحدة ضد نظام مبارك في مصر للمطالبة بالرحيل عن كرسي الحكم!

ومثال آخر: لقد كان لغاندي السبق في اتخاذ العصيان المدني كوسيلة لتحدي القوانين الجائرة؛ متخذًا أسلوب اللاعنف. وجاء من بعده (مارتن لوثر كينج)، في إطار حركته المطالبة بالحقوق المدنية؛ فسار على خطى غاندي مبتكرًا أسلوبي المسيرة والجلوس الاحتجاجيين؛ لخلق موقف متأزم مستحكم يُرغم الحكومات والأنظمة على فتح باب النقاش والتباحث.

إلا أنه مع إطلالة عصر العولمة، وسَنّ العديد من القوانين الدولية، وإبرام الكثير من المعاهدات التي ترتب حقوق ومصالح الدول والشركات الكبرى في العالم على حساب الشعوب الفقيرة منها والغنية على حد سواء - سعت بعض الجماعات النشطة سياسيا

والمناهضة لتلك الهيمنة إلى ابتكار شكل جديد للعصيان المدني يفي بمستجدات العصر ومشاكله ذات الطابع العالمي، وهو ما صار يُعرف بالعصيان المدني الإلكتروني.

ويبلور (هنري ثورو)- منظر حركات العصيان المدني الإلكتروني- الفكرة عندما يقول: "كل الناس يتمسكون بحق الثورة، وهو حق رفض الولاء لحكومة ما، بل مقاومتها عندما يصبح استبدادها وطغيانها وعدم كفايتها أمورًا غير محتملة". وجاء دور العصيان المدني الإلكتروني كبديل عصري، أو على الأقل مؤازر للاحتجاج البدني، كما أنه يُعَدّ حلا مثاليا للذين يودون لو شاركوا المتظاهرين، ولكنهم يؤثرون السلامة على المشاركة في التظاهرات الفعلية في الشوارع(١١).

ويحاكي العصيان المدني الإلكتروني ECD ما يحدث في الشارع دون إحداث خسائر مادية، مقارنة بما يحدث على أرض الواقع؛ فبينما يقوم المتظاهرون بسد المداخل والمخارج والممرات؛ لمنع تدفق المسئولين، يعترض ناشطو العصيان الإلكتروني التدفق المعلوماتي لمختلف الهيئات لشلها وتعطيلها، وهو ما يُحدِث ضغطا ماليا، لا يمكن للتظاهر البشري الذي يجري في الشارع أن يحدثه؛ حيث إن تدفق المعلومات ورءوس الأموال من أهم عناصر الحياة في المجتمعات الرأسمالية.

وهناك ثلاثة اتجاهات رئيسية تشكل مدارس العصيان المدني الإلكتروني، وهي ليست منفصلة بعضها عن البعض تمامًا، بل إن التداخل والتكامل فيما بينها هو الأقرب للحاصل عن التصنيف الذي يفصل بينها، وهذه المدارس هي:

١- المؤيدون لتظاهرات الشوارع والمتجاوبون معها على الإنترنت.

٢- الذين يمارسون اقتحام المواقع والشبكات والتسلل للنظم لدوافع سياسية، وهو علاج ناجح عندما تستعصي الحلول على المظاهرات العادية عن طريق خبراء في تكنولوجيا المعلومات فيما يسمى بالـ hacktivism.

٣- الذين ينادون بحلول خلاقة على يدي خبير تكنولوجي بدلا من ممارسة الضغوط، كما في الحالتين السابقتين.

المدرسة الأولى: تستفيد من اختفاء العنف في العصيان المدني الإلكتروني لطبيعته؛ حيث لا تكون هناك مواجهة بدنية، فيكفي جلوس عدد كبير من الناشطين سياسيا وراء

شاشات الحواسب والاتصال بالإنترنت للتظاهر أو لتكوين رأي عام ما، ولكن بصور ووسائل قد تكون أحيانا أكثر فلاحا من المواجهة الحقيقة مع السلطات مثل:

١· القيام بإرسال آلاف الرسائل الاحتجاجية والمنددة ... إلخ، إلى شتى الجهات المعنية بصورة ضاغطة مزعجة عن طريق البريد الإلكتروني؛ فيما يعرف في دنيا الأعمال باسم الـ "spamming"، غير أنه يستخدم هنا لغرض سياسي، لا لترويج سلعة أو الدعاية لها.

٢· الدخول إلى غرف الدردشة في الإنترنت للقيام بحوارات، وتكوين رأي مناصر أو مناهض لقضية من القضايا؛ فيما يعرف باسم political chatting، كذلك تكوين التحزبات السياسية lobbies political داخل مجموعات المناقشة discussion groups في الإنترنت.

٣· القيام بتعطيل موقع ما عن طريق دخول عدد كبير من المستخدمين على ذلك الموقع في وقت واحد؛ وذلك يعني ورود عدد هائل من الطلبات التي يجب أن يلبيها الخادم الذي ينطلق من خلاله هذا الموقع، وإغراق الخادم تحت هذا الطوفان من الطلبات؛ حيث يقوم الناشطون بالدعوة لذلك العمل المنظم قبلها بفترة كافية؛ حتى يتسنى لأكبر عدد من المشاركين الدخول في توقيت واحد دقيق بفتح عدد غير محدود من نوافذ المتصفح، وكتابة عنوان الموقع فيه، والضغط عليه في ساعة صفر معروفة سلفا فيما يعرف بـ (denial of service attack) أو (DoS) اختصارا. كل ذلك يؤدي إلى حرمان المستخدم العادي غير المنخرط في ذلك النشاط من الوصول إلى الموقع أو الخدمة التي يقدمها الموقع، وهو عقاب للموقع، ومَن وراءه.

٤· الوصول للهدف نفسه السابق بإحدى الوسائل السهلة غير المكلفة من حيث الوقت، ولا تحتاج لأي خبرة، وتدعى Packet Internet Groper ، أو ping اختصارا، وهو في الأصل أمر يُستخدم لاختبار وجود موقع ما، غير أنه قد يستخدم من خلال مستخدم عادي ليكتب سطرا واحدا عبارة عن عنوان الموقع يتقدمه أمر ping؛ ليقوم الجهاز بذلك الاختبار بشكل متكرر.

٥. إرسال الرسائل إلى البُرُد الإلكترونية وتداولها، بالإضافة إلى عمل المواقع لنشر الأفكار والرؤى الخاصة في شكل مظاهرة لخلق رأي عام ضد قضية ما، أو في سبيل تعضيد قضية أخرى، بالإضافة إلى إبراز عيوب الأولى ومخاطرها، في مقابلة واضحة لمزايا وفوائد الثانية.

ثانيا: المدرسة الثانية:

ثم ارتقت المدرسة الثانية، وطورت في وسائلها؛ حيث استعانت بذوي القدرات التقنية المتفوقة، أو الـ hackers الذين أضجرتهم رقابة السلطات على المعلومات واحتكارها، ونُحِت لهذه المدرسة اسم اشتق من كلمتي activism و hacker لنحصل على مصطلح الـ hacktivism. وينخرط سحرة تكنولوجيا المعلومات في هذه الأعمال، إما لنزعة سياسية لديهم، أو لضيق وضجر من احتكار الحكومات والمؤسسات للمعلومات، وفرضها ستارا كثيفا حول المعلومات؛ وذلك يحرم هؤلاء التقنيين من الوصول إليها، وهو ما يدفعهم للحرب ضد تلك الحكومات والمؤسسات.

وظهر مع انخراط هؤلاء التقنيين في الأنشطة السياسية، أنواع وفنون جديدة، أو على الأقل تمّ توظيف القديم منها للوفاء بمتطلبات تكتيك الاختراق، مثل: ما يُعرف باسم automated e-mail bombs؛ وهو نوع من الفيروسات التي تنتشر عبر البريد الإلكتروني، وتقوم بعمل تخريبي بناء على زمن أو حدث تم ضبط انفجار الشحنة المتفجرة عند الوصول لأي منهما، وكذلك الفيروسات الشبكية التي تستهدف خادما أو شبكة بعينها لقطع الاتصال بين جهازين أو شبكتين بأعينهما، وكذلك الاختراق المباشر وكسر الحاجز الأمني firewall لشبكة أو نظام مستهدفين للتشويه والتدنيس أو الحصول على معلومات حساسة سرية أو غير ذلك(١٢).

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن رفض الصدام المباشر، يعد عاملا مشجعا على خوض البارعين تقنيا لذلك الميدان، فإذا بهم يوفرون الجهد والوقت، ويُكْسِبون ذلك النوع من العصيان المدني فاعلية ما كان للناشطين سياسيا (activists) وحدهم أن يصلوا إلى النتائج الباهرة التي يحققها هؤلاء الـ hackers، فمهمات تكتيك الحصار التي كانت تحتاج لكثير من المشاركين لإرسال الرسائل الاحتجاجية مثلا، أو إغراق الخوادم، فضلا عن

الجهود المبذولة للتنسيق والدعوة والمشاركة الكثيفة، وغير ذلك من الأمور التي تجعل الوصول للهدف صعب المنال أو غير موات في كل الأحيان -أصبحت كلها عند أطراف الأصابع وبالتوقيت المراد، دون جهد كثير، إذا ما جلس أحد هؤلاء السحرة وراء شاشة حاسب آلي متصل بالإنترنت، بعد أن طوروا أنواعا من البرامج تقوم بالجزء الأكبر من العملية بشكل آلي تلقائي؛ فيما يعرف باسم برامج DdoS Distributed Denial of Service، وهم يتناقلونها على الإنترنت بجعلها متاحة مجانية وموزعة على مواقع متخصصة.

ولأن الحد الفاصل بين أعمال اللصوصية الإلكترونية، وأنشطة سياسية إلكترونية تجد قبولًا واستساغة، عبارة عن خيط دقيق قلما يأخذ صفة الدقة، وكثيرًا ما يكون مائعا لا حادا؛ فإن الأعمال التي تقوم بها عناصر الـ hacktivism تتأرجح كل واحدة منها - على حدة لا ككل - بين المباركة والاستهجان؛ إذ إنها تعتمد في المقام الأول على الاقتحام غير الشرعي أو غير القانوني للنظم والمواقع والشبكات، فتخضع بذلك للتقويم الانطباعي حتى بات يطلق عليها E-Guerrillas:

ومن أمثلة هؤلاء الناشطين وما يقومون به:

١- جماعة X-Pliot: اقتحمت موقع وزارة المالية في المكسيك، واستبدلت الصفحة الرئيسية بوجه الثائر (إميليو زباتا)؛ متعاطفة بذلك مع جبهة زباتيستا في منطقة تشيباس بجنوب المكسيك.

٢- مهاجمة مواقع حكومية هندية، وعرض صور تحكي المأساة التي يعيشها شعب ولاية كشمير.

٣- جماعة Milworm: اقتحمت موقع الأبحاث النووية الهندي؛ للاعتراض على التجارب النووية الهندية.

٤- جماعة kaotik البرتغالية: اقتحمت ٤٥ موقعا إندونيسيا تابعا للحكومة؛ لمؤازرة أهالي تيمور الشرقية للحصول على حكم ذاتي لهم.

٥· مهاجمة موقع نيويورك تايمز؛ للمطالبة بالإفراج عن المقتحم الأشهر (كيفين ميتنيك).

٦· اقتحام المواقع الإسرائيلية في مناصرة للقضية الفلسطينية.

ثم ظهرت المدرسة الثالثة التي تتبنى خط الحلول الإلكترونية الخلاقة المباشرة، لا أسلوبي الضغط أو التسول؛ حيث يضيع في الأخيرين الوقت انتظارا لما سيسفر عنه استخدام أي منهما من نتائج، وهم يعتبرون تلك الأساليب لم تعد مجدية أو ذات نفع، على حسب زعمهم.

وليس من المعروف- حتى الآن- ما هي الوسائل التي تستخدمها هذه المدرسة؟ فبجانب أنها مازالت في طور التكوين والبلورة، هناك نوع من الغموض يكتنفها. وبالرغم من إعلان عناصرها عن أنفسهم أنهم hackers أو hacktivists ، فإنهم يرون أن الاقتحام وإغراق الخوادم DoS تكتيكات - لم تعد ذات قيمة.

وكل ما يُعرف عن تلك المجموعات مجرد إعلان عن مناصرة عدد من القضايا؛ مثل: جماعة Hong Kong Blondes المناصرة للديموقراطية في الصين، والتي تتخذ من هونج كونج مقرا لها، وكذلك جماعة عبادة البقرة الميتة (Cult of the Dead cow) التي تعدّ مشروعا يسمى (hacktivismo).

إشكالية مصطلح (العصيان المدني):

في إطار هذه الظاهرة - بصورها المتعددة - طُرح مؤخرًا تعبير (العصيان المدني الإلكتروني)؛ فعبر موقع (إسلام أون لاين.نت) أدلى الأستاذ (هشام سليمان) بدلوه في بيان هذا الموضوع من عدة جوانب. والموضوع واسع بطبيعته - لا سيما أنه جديد نسبيًّا - ويطرح بالتالي أسئلة عديدة تحتاج إلى بيان ونقاش، والمرجَّح بقاء كثير منها مفتوحًا لفترة من الزمن، وإذا أجيب عن بعضها فسيظهر المزيد[١٣].

أوّل ما يتبادر إلى الذهن مثلًا: السؤال عن مدى سلامة استخدام كلمات (العصيان المدني الإلكتروني) في التعبير عن عناصر الظاهرة المعنية، والأصل أنّ كلمة (العصيان المدني) أصبحت في العلوم السياسية مصطلحًا له مدلول محدّد نسبيًّا، يميّزها عن الثورة،

أو الانقلاب، أو التمرّد المسلّح، أو ما شابه ذلك. ورغم تعدّد الآراء في تعريف المصطلح، فإن معظمها يلتقي على عناصر رئيسية لاستخدام الكلمة، أهمها[١٤]:

١- المنطلق هو الشعب أو فئات واسعة منه.

٢- الهدف هو التعبير عن رفض أمر محدد.

٣- الأسلوب الملتزم عمومًا هو أسلوب التعبير السلبي والسلمي عن الرفض.

ثم تبقى أمور تتعدّد حولها الآراء، مثل: مدى سريان وصف العصيان المدني على حالات، يقتصر التعبير عن الرفض فيها على أقلية أو نسبة منخفضة من الشعب، ثم الاختلاف على اعتبار استمرار فعاليات الاحتجاج ومظاهر التعبير عنه زمنًا طويلًا نسبيًّا شرطًا ليكتسب الرفض صفة العصيان المدني، وغير ذلك ممّا يدخل في عداد التفاصيل.

ومعروف أنّ من صور العصيان المدني: الامتناع عن تسديد الضرائب، أو مقاطعة خدمات وسلع معينة، أو التباطؤ في العمل، أو حتى القيام بالمسيرات السلمية. ولكن بشكل عام، غلب على وسائله الحرص على الجانب السلمي فيها، وهو ما يستهدف تجنّب الصدام والتعرّض لأخطار مباشرة؛ وبالتالي، فهو يعتمد على جمع العدد الأعظم من السكان، والوصول في مواجهة الطرف الأقوى - المتمثل في سلطة استبدادية أو جيش احتلال - إلى مستوى الإحراج الشديد سياسيًّا، والإضرار المادي به إضرارًا يتصاعد حجمه تدريجيًّا.

بينما نجد مستخدمي تعبير (العصيان المدني الإلكتروني) يتناولون محاور أخرى عديدة، لم يكن العصيان المدني التقليدي يدور حولها، في مقدّمتها - كما يذكر الأستاذ هشام سليمان في مقالته يوم ٢٠٠١/٥/١٢م - المظاهرات مثلًا، وبالتالي استخدام الشبكة في تأييد المتظاهرين لغرض ما، ثم اقتحام المواقع الشبكية بغرض سياسي؛ وهو ما يتجاوز الطابع (السلبي) لفعاليات العصيان المدني إلى الطابع (الهجومي)، ثم الاعتماد على الخبرة التقنية في البحث عن حلول مبتكرة.

جميع ذلك – من الوسائل والأغراض – يتجاوز واقعيًّا حدود المفهوم التقليدي لتعبير العصيان المدني، ويمكن أن يندرج تحت عنوان التمرّد أو الاحتجاج مثلًا، أو أن يندرج تحت عنوان (التغيير)، وهو الأشمل، والذي ينطوي على (العصيان المدني) أيضا، كأسلوب من أساليب تغيير وضع ما(١٥).

التقنيات الحديثة أكثر تأثيرًا:

في إطار (العصيان المدني) بصفة خاصة، يمكن لوسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة أن تساعد في ميدان تنظيم فعاليات الاحتجاج السلبي والسلمي المختلفة، وهو عامل بالغ الأهمية؛ نظرًا لارتباط النتائج بارتفاع عدد المشاركين، وبتركيز (الضربة) المؤثّرة المطلوبة في قطاع ما – مثل: عدم تسديد الضرائب – بحيث تعطي أثرًا كبيرًا، خلال وقت محدّد.

كما يمكن أن تساهم هذه التقنيات إسهامًا كبيرًا في (التمرّد على الاستبداد) بصورته التقليدية داخل بلد من البلدان. وبغض النظر عما إذا كان تمردًا سلميًّا أو شمل العنف – مقابل عنف يمارسه الاستبداد – فالتقنيات الحديثة توفر ميزات كبيرة ومعروفة، مثل: التواري عن مراقبة السلطات الاستبدادية، أو نشر معلومات لا تريد السلطات لها الانتشار.

ويحتاج بيان علاقة الوسائل الحديثة بهذه الميادين التقليدية– للتغيير داخل حدود بلد أو منطقة معينة– إلى بحث مستفيض من أهم عناصره(١٦):

(١) تحديد الإيجابيات والسلبيات على حسب مواقع استخدام الوسائل الحديثة من الناحية الجغرافية. فلا فائدة مثلا من استخدامها في بلد تنعدم فيه الوصلات الهاتفية أو الشبكية، تمامًا كما كان توزيع (بيان مكتوب) بدلًا من شريط صوتي مسجّل، لا يوصل المضمون لفئة الأميين مثلًا.

(٢) حسن اختيار الميادين التي تساعد الوسائل الحديثة على تحقيق الغرض المطلوب فيها؛ فقد يكون استخدامها في نقل معلومات – لا يُراد الكشف عنها مثلًا – سببًا في

كشفها بدلًا من الحفاظ على سريتها، بينما يمكن - كمثال آخر - تنفيذ عملية إلكترونية ما لشلّ قدرة سلطة استبدادية على ارتكاب حملات بطش متوقعة.

(٣) توفير إمكانيات متجدّدة لتوظيف الوسائل الحديثة من أجل ابتكار صور جديدة - باستمرار- من صور التمرّد أو المقاومة أو التغيير، وذلك في إطار قاعدة الوصول إلى الأهداف بأدنى النفقات، وأقل الجهود، وأسرع الأوقات، وأبسط الإمكانيات.

(٤) التخطيط المرِن المتجدد، الذي يعتمد على تقويم متواصل متجدّد؛ ليكون كفيلًا بمراعاة عنصر الزمن إلى جانب مراعاة ما يطوّره الجانب الآخر؛ فقيمة ما قد يمتلكه العاملون على تحقيق تغيير إيجابي من وسائل متطوّرة، تضيع عند الإغفال عن تطوّر الأساليب والوسائل التي تعمل على امتلاكها واستخدامها سلطات استبدادية أو استغلالية أو ما شابهها. وهذا عنصر كثيرًا ما يؤدّي إغفاله إلى نكسات (مفاجئة).

(٥) تحديد الضوابط الخاصة باستخدام الوسائل الحديثة لتحقيق أغراض مشروعة كمواجهة الاستبداد، وذلك وفق القيم الأساسية والضوابط الأوسع نطاقًا، والتي يلتزم بها العاملون للتغيير.

ومن الميزات - أو المواصفات - الرئيسية في ظاهرة توظيف التقنيات الجديدة:

١) أنها من جهة تحقّق تطوير التواصل تطويرًا جذريًّا؛ بما يشمل حركة المعلومات، وحجمها، وإلغاء مفعول المسافات الفاصلة بين مناطق وجودها.

٢) وأنها من جهة أخرى توفّر إمكانية التأثير على الوسائل الإلكترونية نفسها، وهذه صفة بالغة الأهمية باعتبارها تلغي جزءًا كبيرًا من المفعول السلبي للهوّة الفاصلة بين (طرفين)؛ نتيجة فوارق التخلّف والتقدّم والفقر والثراء بينهما، إذا ما توافرت لهما تلك الوسائل، وكانا طرفين متكافئين من حيث القدرة على استخدام النعم الربانية الممنوحة لهما ابتداء، من حيث الفهم والتفكير مثلًا.

٣) ولئن برز مفعول هذه الوسائل التقنية في (اختراق) الحدود السياسية والجغرافية، فالأهم من ذلك مفعولها في توفير قابلية اختراق حدود (احتكار) ركائز التقدّم الحديث، وهذا ممّا يفسّر القلق الشديد من عمليات الاختراق التي وقعت في السنوات الماضية،

والتي أثبتت إمكانية الوصول إلى أشدّ الشبكات تحصينًا؛ وذلك يبدأ بنظم تسيير شبكات الاتصال الحديثة نفسها، ويشمل الشبكات الكبرى للمعاملات المصرفية والتجارية، ويصل إلى شبكات تأمين مصانع الطاقة النووية وتوجيه الأسلحة الحديثة والتشويش على العدوّ.

ولكن رغم أهمية توظيف الوسائل التقنية الحديثة – على صعيد العصيان المدني أو مكافحة الاستبداد المحلي – يبقى أنّ العنصر الأهم المطروح منذ سنوات أبعد مدى بكثير من مجرّد ظهور وسيلة جديدة لتطوير أساليب العمل في خدمة أغراض تقليدية وقديمة. فنحن نعايش كيف بدّلت التقنيات الحديثة – رغم كونها وسائل وأدوات فحسب – المعالم الرئيسية للأرضية التي تتحرّك عليها عمليات التغيير، والعناصر الحاسمة في تحقيق أهدافه أو إخفاقها. فعملية التطوّر نفسها صارت عملية دائبة، متداخلة الحلقات؛ لا تتميز فيها مرحلة سابقة عن مرحلة لاحقة، وبات استيعابها، فضلًا عن توظيفها، أبطأ من انتشارها؛ وهذا ما يشمل حتى المجتمعات المتقدّمة على صعيد ابتكار تلك الوسائل.

وبرغم ما سبق ذكره من نشاط، فإن العصيان المدني الإلكتروني ECD مازال في طور الطفولة؛ سواء من ناحية النظرية والتطبيق، فإن عواصف مناهضة فساد الحكم في يناير ٢٠١١ الماضي، وما يحمله الغيب من أحداث يمكن أن تقوم بها ميليشيات العصيان المدني الإلكتروني – تشي بتغيير قد يكون جذريا في أساليب مناهضة القوانين والمنظمات والحكومات والمعاهدات، وأن المتمردين على الديكتاتورية التي تحكم بالحديد والنار، قد وجدوا ضالتهم التي ينشدونها في هذا النوع من العصيان المدني (الإلكتروني)!

الانتفاضة الإلكترونية:

تعد (الانتفاضة) الإلكترونية أو الرأي العام الإلكتروني سلاحًا جديدًا ضد إسرائيل، والمقاومة البشرية هي السلاح الفعال لصدهم، وكذلك ضد الفساد المجتمعي والظلم الاجتماعي والمطالبة بالحقوق المشروعة للشعوب(١٧).

بالرغم من أن عمر – الانتفاضة الإلكترونية– يكاد يكون قصيرًا نسبيًا، فإن الفزع من الحرب على الإنترنت cyberwar بات يهدد إسرائيل حتى توالت المؤتمرات والندوات والتعليقات والدراسات الراصدة؛ فالاستجابة القوية للمسلمين والعرب مع بدء الانتفاضة أقلقت وعطلت في حينه الكثير من المواقع الإسرائيلية على الإنترنت، وهو ما

يمكن تسميته (إنتر – فاضة)، والتي لم تكن أكثر ما أزعج النخب في إسرائيل، إذ أزعجهم توحيد الإنترنت للمسلمين على أرض الواقع.

ففي الندوة التي انعقدت في جامعة بن غوريون باسم (معركة الخوادم، معركة القلوب: الإعلام الجديد والحرب المعلوماتية) أعربت فيها إحدى المشاركات عن مخاوفها قائلة: "إن الجماعات الإسلامية الناشطة والمتطرفين المسلمين وجدوا بعضا من ضالتهم في دنيا الإنترنت التي أتاحت لهم تكوين مجتمعات عريضة متشابهة فكريًّا، فقنوات الاتصال الشبكية وتداول المعلومات يمكن أن تثمر على أرض الواقع أكثر مما أحدثته في دنيا الاتصالات والإنترنت".

وأضافت (ليمور يغال) المحاضرة في العديد من الجامعات الإسرائيلية عن الإرهاب والإنترنت: "لقد أدرك المسلمون أهمية الإنترنت مبكرا جدا"، وحذرت من أن المسلمين "طوروا بسرعة إستراتيجية ما أطلق عليه بالجهاد الإلكتروني e-jihad or online jihad، وأنشئوا مجتمعًا إسلاميًّا على الإنترنت يربط أطراف العالم الإسلامي، ويوحد المسلمين والعرب والشباب حول هدف قومي واحد".

وبالرغم من أن الهدف المعلن لمركز مجتمع الشّرق الأوسط الفعليّ (MEViC) هو محاولة إنشاء الحوار المباشر بدلا من العدائية؛ فإن تساوي كفتي الصراع على الإنترنت، وعدم رجحان ميزان قوى المعركة على الإنترنت لصالح إسرائيل أقلق مؤسس المركز مايك داهان، وحدا به إلى القول بأن "كلا الجانبين في الصراع العربي / الفلسطيني – الإسرائيلي يستثمر قنوات التوزيع في حرب الإنترنت cyberwar"؛ فهم يتراسلون فيما بينهم بعروض الباور بوينت، والرسوم المتحركة بفلاش، والتوزيع غير معقول؛ مئات الآلاف من الرسائل يتناقلونها، ويمررونها لأنفسهم، لكن ذلك ليس ببساطة مجرد محاولة لإذاعة (المعلومات).

وأوضح داهان قائلا: "إن ذلك يدفع الناس، سواء في مناطق السلطة الفلسطينية أو أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية، للنزول للشوارع، ولا تنحصر الأنشطة فقط على الإنترنت".

ويشاركه كينيث بريس، الأستاذ بجامعة بن غوريون، رأيه قائلا: "إن مشاهدة العنف الجاري في إسرائيل أو أراضي السلطة أو القراءة عنه- يدفع للمشاركة فيه بدلا من كبته"(١٨).

واقتحام المواقع أو hacktivism إسرائيليّة أو فلسطينية / عربية- ما هو إلا مثال نشيط جدًّا لظاهرة cyberwar، وقد جذب الكثير من انتباه الإعلام منذ بدأ في أكتوبر ٢٠٠٠، على إثر تصاعد العنف في فلسطين.

والتقرير الصادرة عن المكتب الإسرائيلي المتابع لتهديدات الإنترنت Idefense intelligence services المنشور في ٣ من يناير ٢٠٠٠ يشير إلى أنه "بالرّغم من مرور ثلاثة أشهر على هجمات إلكترونيّة قاسية، سواء من محترفين إسرائيليين أو فلسطينيين؛ فإنه لا تبدو أي بادرة لخفة حدته؛ فيوميًّا هناك أهداف جديدة، وأدوات متجددة وتكتيكات مبتكرة".

ويقرر ويعترف (جيلاد رابينوفيتش) نائب رئيس مجلس إدارة شركة (نت فيجن) رائدة مزودي خدمة الإنترنت في إسرائيل أن الإسرائيليين هم أول من بدأ الهجوم بوضعهم علم إسرائيل فوق صفحة موقع حزب الله على الإنترنت، الأمر الذي بدا مثيرا في حينه، ولكن العرب سرعان ما انتفضوا، وما لبث أن انقلب السحر على الساحر!، ويتحسر معه (داهان) الذي يتساءل: "من الذي انتصر في (الإنتر – فاضة)"؟ ويجيبه تقرير الـ Idefense intelligence services بأن الدائرة كانت على الإسرائيليين، وأن النصر كان لصالح الفلسطينيين؛ إذ اقتحم محترفو العرب والمسلمين ١٦٦ موقعا إسرائيليا، بينما اقتحم الإسرائيليون ٣٤ موقعًا عربيًّا فقط، وضمت ضحايا تلك الحرب مواقع تجارية وحكومية وشخصية، ناهيك عن العداء المتزايد للإسرائيليين في غرف الدردشة.

وبلهجة تشاؤمية تنبأ التقرير أن "مساحة النزاع الإلكتروني سوف تزداد كلما تصاعد التوتر السياسي في المنطقة، وأن مستقبل ذلك النزاع كئيب، خاصة أن هذا النزاع قد يجذب بعضا من المجموعات المسلمة الأخرى ذات الحضور القوي على الإنترنت، والتي لم تُدلِ بعد بدلوها في ذاك النزاع"، "وكلما تعقد ذلك النزاع فإن الوقت المتاح لكل من الجانبين

سوف يعطي الفرصة لإعداد فيروسات الكمبيوتر، الأمر الذي لن يقتصر بالطبع على المستهدف من الجانبين، بل سيتطاير شرره ليلحق أضرارا بأجهزة الكمبيوتر في العالم بأجمعه".

وبالرغم من أنه من المعروف – دون مراء – أن أبالسة شرور الكمبيوتر وقراصنته إسرائيليون، فإن (مايكل إيتان) عضو الكنيست الذي يرأس لجنة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات بالبرلمان الإسرائيلي، نادى بإبرام المعاهدات العالميّة، وتقنين القوانين لعقاب البلاد التي تخفي مجرمي الإلكترونيّات!

ولكن من الواضح أن مرارة ويأسًا قد أصابا إسرائيل من تلك (الإنتر- فاضة)، الأمر الذي جعل الأستاذ (موتي سوكولوف) من جامعة تلّ أبيب يرد قائلا: "هناك الكثير من القوانين ضدّ إراقة الدّماء والسّرقة، لكنّ أيّ شخص يريد أن يقتل سوف يقتل، وأيّ شخص يريد أن يسرق سوف يسرق، إن الأمر أكثر تعقيدًا على الإنترنت، والقوانين وحدها لن تساعد"(١٩).

أهمية الرأي العام الإلكتروني:

تتعدد أهمية الراي العام الإلكتروني في مواجهة المشكلات التي نعيشها والاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل، وأوّل ما يطرحه استخدام التقنيات الحديثة في طريق التغيير والتعبير والتأثير في الرأي العام، أنها ببساطة مجرّد وسيلة مهما بلغ شأنها ونمت فعاليتها، فهذه الفعالية مشروطة بمفعولها الواقعي ما بين طرفين، هما: الجهة التي تستخدمها، والجهة المستهدفة.

وإذا كان أهم عنصر توفره التقنية الشبكية هو: نقل المعلومات بما يخترق غالبية الحواجز والعقبات التقليدية، فإننا نجد في وجه توظيفها في عملية التغيير في البلدان العربية والإسلامية عراقيل عديدة.

الحكومة الإلكترونية والصورة الذهنية عند الرأي العام:

كان وقع تعبير الحكومة الإلكترونية، الذي سمعنا به لأول مرة في مصر في عهد حكومة الدكتور أحمد نظيف رئيس وزراء مصر الأسبق، قبل أكثر من عشر سنوات، وقعًا حسنًا لدى الكثيرين، مثيرًا للخيال وباعثًا على الدهشة والاستحسان معًا؛ حيث تداعت

الصور الذهنية الأولى حينها حول مثل هذا الكائن الجديد على نحو غامض ومسرف في التوقعات الملتبسة؛ لنكتشف فيما بعد أن المصطلح يعني في واقع الأمر حلول أجهزة الحاسوب على كاونترات الوزارات، محل الموظفين مقطبي الجبين، وبالتالي انتهاء عصر الملفات الورقية الضخمة وطوابير المراجعين الطويلة.

وحديثًا وقع على سمعنا تعبير مشابه، وهو (الرأي العام الإلكتروني) من دون أن يثير لدينا تلك التخيلات، أو يبعث في ذهننا أيًّا من التوقعات الحسنة، بعد أن كنا قد اختبرنا بأنفسنا ماهية هذا المصطلح، وتعرفنا على مضمونه، من غير أن نتمكن من تسميته بمثل هذا الاسم المتطابق مع واقع حال، أخذ في التشكل والاتساع، عبر الشبكة العنكبوتية الهائلة؛ حيث باتت المواقع الإخبارية الإلكترونية، والمدونات الشخصية، متاحة لكل ذي رأي أو صاحب موقف يدلي به كيفما شاء بعيدًا عن سلطات الرقابة الكلاسيكية.

وإذا كانت الصحافة المكتوبة قد شكلت تاريخيًّا، على اختلاف درجة الحرية المتاحة لها بين هذا البلد وذاك، منابر محترمة للتعبير عن آراء الكتّاب، وصناعة ما درجنا على تسميته بالرأي العام، فإن مخرجات التكنولوجيا الرقمية، وفي مقدمتها شبكة الإنترنت، غدت في واقع الأمر منصة تعبير شديدة التأثير؛ كما تؤكد بعض الدراسات الإعلامية التي أجريت في هذا المجال، لا حدود لاتساعها، عن آراء الكتّاب ومواقف المعلقين والقراء، ناهيك عن رسائل التنظيمات السرية المحظورة في بلدانها، بما في ذلك الجهات المشتغلة بالإرهاب؛ حيث تعتبر هذه المنظمات أكثر المستفيدين من خدمات هذه الشبكة.

كما أن مستخدمي الإنترنت المترددين على نحو منتظم على المواقع الإلكترونية المختلفة، بما في ذلك مواقع الصحف على الشبكة، ينقسمون بصورة عامة إلى فئتين هما[٢٠]:

أولًا: المجاهدون على الإنترنت، أولئك الذين يواظبون على نحو منهجي في التعليق على المقالات المنشورة من وجهة نظر تشم منها رائحة أيديولوجية ملتزمة بوجهة نظر مسبقة.

وثانيًا: الرعاع المتسكعون على الرصيف الإلكتروني، ونظراؤهم من جماعة (الله يا ست، عظمة على عظمة على عظمة) على غرار المهللين في حفلات السيدة أم كلثوم.

أما بحسب من هم أدرى مني بتشكيلات الرأي العام الإلكتروني ومكوناته، فإن هناك فئة ثالثة أقل عددًا، عمادها بعض أصحاب المواقع الإلكترونية ذاتها، ممن يستكتبون أنفسهم بأسماء مستعارة، وينشرون ما يحلو لهم من التعقيبات الموحية باتساع أعداد الزائرين وكثرة المتدخلين من القراء الحانقين، إما طمعًا من الناشرين في إظهار مواقعهم كمنابر مفضلة ذات جماهيرية يحسب حسابها لدى المعلنين بالإكراه، وإما رغبة في ابتزاز مسئول هنا أو التشهير بسمعة ممتنع عن الدفع هناك.

ومع أن هناك معلقين كثرا لا ينطبق عليهم هذا التصنيف، يقدمون آراءًا وجيهة، ويعبرون عن مواقف صحيحة تنبع من صميم الوجدان العام، إلا أن حضور هؤلاء على الشبكة لا يقاس بحجم حضور غيرهم من الفئات الثلاث المذكورة آنفًا، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة إبداء التحفظ المسبق على وجاهة وصدقية ما يسمى بالرأي العام الإلكتروني، وعدم الركون إلى صوابية ما يتشكل عبر الشبكة من آراء عامة ووجهات نظر ملفقة، توهم الآخرين أنها مؤثرة، ونقصد بالآخرين فئتين؛ الأولى: الحكومات ومسئولوها ممن يشغلون أنفسهم كثيرًا بتتبع ما يقال وما يحكى على هذا الموقع أو ذاك، والثانية: الكتّاب الجادون الذين يتعرضون إلى هجمات كلامية انتقامية منظمة، ليس على سوء الأداء المهني أو هبوط مستوى المعالجة الفكرية، وإنما أساسًا ضد وجهة النظر التحليلية، إن لم ترق للمعقبين المولعين بالمناكفات المجانية.

عراقيل الرأي العام الإلكتروني في البلدان العربية والإسلامية:

هناك العديد من العراقيل التي تواجه الرأي العام الإلكتروني في عملية التغيير في العالم العربي والاسلامي، منها[٢١]:

١- يقع ناشر المعلومة في وهْم كبير عبر الظنّ أن مجرّد نشرها يعني وصولها إلى المقصودين بها؛ فكما كانت الكلمة المكتوبة لا تصل إلى العامة لانتشار ظاهرتي الأمية والعزوف عن القراءة - بغض النظر عن قيود السلطات على انتشار الكلمة - كذلك فالمعلومة الإلكترونية لا تصل إلى من ليس لديه وصلة هاتفية، فضلا عن وصلة شبكية، أو من يستخدم التقنية الشبكية لأغراض أخرى، وذلك في الوقت الحاضر هو وضع السواد الأعظم في المنطقة العربية والإسلامية.

٢- لا يصحّ - إزاء هذا الواقع - الاكتفاء بتعزيز النظرة القائلة بأن المعتمد في التغيير هو الصفوة أو النخبة، وتصل نسبة عالية منها إلى استخدام التقنيات الشبكية على كل حال. فلهذه النظرة حاليا سلبيات عديدة؛ إذ تنحصر المسئولية في فئات محدودة من المجتمع، وتعزل بينها في كثير من الأحيان وبين العامة، وتصطنع معارك على مستوى (النخب)، ولابدَّ بالمقابل من أن يكون مفهوم الصفوة أو النخبة المرشحة للمشاركة في حمل مسئولية هدف التغيير، بأنها تلك القادرة على الوصول إلى العامة والتفاعل مع واقعهم اليومي في مختلف الميادين، بما في ذلك توظيف الوسائل المتاحة لهذا الغرض، ومنها التقنيات الشبكية.

٣- التقنيات الحديثة لا تنقل (المعلومات) وكفى، بل تنقل كمًّا ضخما من المعلومات. وبالتالي فإن إيصال ما يراد إيصاله إلى الفئات المستهدفة بها، لا يعتمد على توفر وسيلة النقل فقط، بل يعتمد أيضا على ارتفاع مستوى الوعي، الذي يوفر القدرة على التمييز ما بين الحق والباطل، والصحيح والخاطئ، والسمين والغث، والنافع والضار، ولانزال نفتقر إلى جهود كبيرة تساهم في عملية التوعية، كما نفتقر إلى طاقات مبدعة قادرة على ضمان اقتران نقل المعلومات بتعزيز الوعي بمضامينها والاستفادة العملية منها.

٤- التقنيات الشبكية سهلة نسبيا، وهذا ما جعلها مغرية، فإذا بقينا بهذا الصدد في حدود موضوع التغيير، نجدها أتاحت الفرص لأعداد كبيرة من الأفراد والجهات، تستخدم هذه التقنيات، أو تزعم استخدامها في عملية التغيير؛ وهو ما لم يسبب نشأة خليط من التصورات والأفكار المتفاوتة القيمة فحسب، بل أدّى أيضا إلى تراكم محتويات مفيدة في الأصل، ولكن لا يفيد تكرارها الذي يستهلك الجهود والطاقات والاختصاصات والأموال، وهي ظاهرة يؤمل أن تضمحلّ جزئيا أو كليا عبر تكثيف مساعي التنسيق ما بين الجهود المبذولة، وتحسين مردود توظيفها على طريق التغيير(٢٢).

بالرغم من ذلك فقد رأينا أن الرأي العام الإلكتروني أصبح حقيقيًّا، ولا بد من الاهتمام به وعدم تجاهله، وهذا ما يجب على العاملين في ميدان الرأي العام تطوير وسائلهم وأدواتهم لتشمل هذا الأخير؛ حتى لا يضاف إلى ميادين جهلنا جهل آخر.

* * *

مراجع الفصل الثامن

١- أحمد مبارك، مليون مصري ينضمون لـ"فيس بوك" بعد الثورة، تقرير منشور في جريدة المصري اليوم، (القاهرة: مؤسسة المصري اليوم، العدد ٢٥٠١، السنة السابعة، بتاريخ ١٩-٤-٢٠١١.

٢- أبو الحجاج أسامة (دليلك الشخصي إلى عالم الإنترنت)، نهضة مصر - القاهرة - ١٩٩٨.

٣- السيد سمير (محاضرات في شبكة المعلومات العالمية)، مكتبة عين شمس - القاهرة - ١٩٩٧.

٤- محمد خليل، الرأي العام الإلكتروني، مقال منشور في منتديات طلبة علوم الاتصال والإعلام، جامعة عبد الحميد ستغانم، بتاريخ ٩-٦-٢٠٠٩.

٥- محمد جمال عرفة، الرأي العام الإلكتروني، في المصدر السابق نفسه.

٦- المصدر السابق نفسه.

٧- محمد خليل، مصدر سابق.

٨- أبو الحجاج أسامة، مصدر سابق.

٩- السيد سمير، مرجع سابق.

١٠- أحمد أبو زيد، سيكولوجية الرأي العام ورسالته الديموقراطية، مرجع سابق.

١١- عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٨.

١٢- المرجع السابق نفسه.

١٣- مواقع عربية، وهي: موقع اليوم السابع المصري ١٠-١١-٢٠١٠.

١٤- موقع جريدة المصري اليوم - القاهرة.

١٥- موقع المحيط الإخباري.

١٦- موقع الجزيرة نت.

١٧- موقع مصراوي - القاهرة.

١٨- موقع إسلام أون لاين.

obeikandl.com

١٩- مواقع أجنبية، مثل: WWW.victimology

٢٠- www.elaph.com

٢١- www.alrai.com

٢٢- عاطف عدلي العبد، فوزية العلي، دراسات في الإعلام الفضائي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٥).

٢٣- www.crime-prevention.org

٢٤- www.unicri.it

٢٥- www.bsygroup.uk

٢٦- عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، مرجع سابق.

٢٧- عمر هشام ربيع، الرقابة السياسية في النظم السياسية، مرجع سابق.

٢٨- محمد جمال عرفة، الرأي العام الإلكتروني، المصدر السابق نفسه.

* * *

obeikandl.com